good news جريدة www.gn4me.com

الأموال العربية.. ورعاية البحث العلمي

لا أحد ينكر أهمية توافر عنصر التمويل والإمكانيات الفنية والأدوات التكنولوجية الحديثة لدعم وتوطين صناعة البحث العلمي في الدول العربية بصورة عامة ومصر بصورة خاصة لكونها تضم أكبر قاعدة علمية في المنطقة العربية والإفريقية.

وبالطبع فان مقولة " العين بصيرة واليد قصيرة " لا يمكن أن تنطبق عندما نتحدث عن ضرورة وجود تعاون عربي ـ عربي لتوفير التمويل المناسب لتشجيع البحث العلمي في الدول العربية فأنت تقرأ بشكل يومي عن قيام الشركات العربية" لاسيما للطيران والاتصالات والبترول " بتقديم رعاية بمئات الملايين من الدولارات لفرق كرة قدم وياليتها فرق عربية بهدف زيادة ثقل الفرق الرياضية العربية على المستوى العالمي وإنما فرق أوروبية ليست في حاجة أصلا لهذه الأموال!

وبصرف النظر عن أهمية الرياضة وقناعتنا بدورها الحضاري والتنشئة السليمة إلا أنها يجب أن تستثمر أموالنا وثروتنا العربية لصالح أبنائنا من العرب وليس لصالح من هم في غير حاجة إليها ولماذا لم نسمع يوما عن قيام شركاتنا العربية برعاية مجموعة من العلماء أو الأبحاث أو المراكز البحثية في الجامعات لتطوير منتجات جديدة تنفع المجتمع العربي.

فخلال الشهر الماضي قدمت إحدى الشركات العربية للطيران نحو 400 مليون دولار "2,3 مليار جنيه" لدعم الأنشطة الرياضية لاتحاد الفيفا لكرة القدم وأحد النوادي البريطانية ولنا أن نتخيل أهمية هذا المبلغ إذا ما تم توفيره للمراكز العلمية العربية لدعم أنشطة البحث العلمي وليكون أيضا في مجال الرياضة أو الطيران أو الهندسة الوراثية لاستنباط مواد غذائية تتناسب مع احتياجات الشعوب العربية التي تعتمد على الخارج لاستيراد غذائها.

ربما يكون تحويل هذا المبلغ وغيره من الأموال العربية الطائلة "التي تنفق في الدول الأوروبية وأمريكا لإنعاش اقتصاديات تلك الدول" إلى دعم وتوفير البيئة المناسبة والإمكانيات الفنية لمراكز البحث العربية أقل تأثيرا نسبيا من منظور الترويج والحملات التسويقية في الأجل القصير - التي يشرف عليها للأسف بعض المديرين الأجانب وبالتالي فانه بحكم انتمائهم يفكرون دائما في كيفية دعم بلادهم من الأموال العربية - إلا أنه بالتأكيد سيكون أكثر جدوى اقتصاديا وأكثر تأثيرا وتعظيما لدور هذه الشركات في تنمية المجتمع العربي والذي يعد بمثابة شريك أساسي فيما وصلت إليه هذه الشركات من نجاح ولعلها تدفع بكل هذه الأموال لصالح مستهلك آخر ويا العجب!

في الحقيقة لا أعرف ماذا أقول وأنت لا تجد شركة واحدة أجنبية قدمت حتى 400 دولار رعاية نشاط رياضي في إحدى الدول العربية بل يمكن أن نطالب بتقنين عمليات التبرعات التي تقوم بها الشركات لصالح جهات أجنبية غير

محمد عجلان

سمير علام

حاتم القاضي

محمد عبد الباقي

تراخيص البناء اون لاين.. نهاية ممكنة لرحلة العذاب

ظهرت في الأونة الاخيرة ظاهرة اقامة المباني او تعديلها دون اصدار التراخيص الخاصة بها مما يفتح الباب امام حدوث خسائر مادية وبشرية ايضا. ويرجع كثيرون اللجوء الى الابواب الخلفية في استخراج التراخيص الى المعاناة التي تتطلبها هذه العملية في اجراءاتها العادية والتي تستغرق مدة تتراوح من ستة اشهر الى تسعة اشهر. وفي مثل هذه الحالة تمثل ادوات تكنولوجيا المعلومات حلا مناسبا تماما وهو ما دعانا الى محاولة استقصاء الامكانيات التي تقدمها بوابة الحكومة الاليكترونية للمساهمة في حل هذه المشكلة خاصة بعد ان بدأت في مشروع ميكنة الاحياء والذى يعتبر نقطة انطلاق اصدار التراخيص. ومن المقرر ان يبدأ في حي المنتزه بالاسكندرية خلال اسابيع نظام الكتروني مرحلي يساعد المواطنين على التتبع الالكتروني لمراحل التعامل مع طلباتهم. لكن الخبراء يرون ان اكمال الدائرة الالكترونية لاستخراج تراخيص البناء مازال أمرا صعبا يتطلب الكثير من الاستعدادات من العديد من الجهات.

□ تحقيق - **مواهب عبدالرحمن:**

• الاجراءات تستغرق 9 شهور وسط دوامة الهيئات والمصالح
• بدء نظام الكتروني مرحلي في الإسكندرية.. والميكنة الكاملة صعبة حاليا

بداية يقول المهندس محمد عجلان رئيس لجنة صناعة البناء والتشييد بجمعية شباب الاعمال ان رحلة استخراج تراخيص البناء تبدا بالدخول في دوامة تعدد الجهات التي يمر بها المواطن لاستخراج التراخيص وهي الاحياء وهيئة الدفاع المدني وهيئة النسق الحضري ومع كل جهة من هذه الجهات يدخل طالب التراخيص في مرحلة من المعاناة نظرا لتضارب الاراء بين المسئولين لعدم وجود اسس موحدة يعملون في اطارها الامر الذى يؤدى الى مرور ايام واحيانا اسابيع لتنفيذ كل شرط من شروط اصدار التراخيص مثل ضرورة تقديم خطاب تكاليف للحي لايقل عن 6 صفحات هذا بالاضافة الى تقديم نسختين من الانشاءات وقد يدخل المواطن في معركة شرسة مع هيئة الآثار والسياحة اذا كان يريد البناء على قطعة ارض قديمة والتي قد تنتهي برفع دعوى قضائية على احدى هذه الجهات للحصول على الموافقة مشيرا الى ان هذه الدوامة جعلت المواطنين يبحثون عن سبل اخرى لاستخراج التراخيص بشكل اسرع مثل اللجوء لمجموعة من المهندسين النقابيين ممن يبيعون اسماءهم بالتوقيع على الرسومات مقابل مبلغ مادي.

وعن الدور الذى يمكن ان تلعبه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للقضاء على جميع هذه المعوقات يقول عجلان ان هذا الامر يتطلب اولا ميكنة جميع الاحياء مع ضرورة توفير قاعدة بيانات ضخمة للربط بين جميع الجهات المعنية باصدار تراخيص البناء لتوفير البيانات المطلوبة فيما بينهم حتى يمكن اصدار التراخيص الكترونيا

واضاف ان هذا الامر من الصعب تطبيقه حاليا وان كنا نامل بان يتصدر اجندة الحكومة الالكترونية ولكننا الان في حاجة الى حل جذرى وسريع حتى يمكننا التخلص من هذة الرحلة الشاقة وهناك حل بالفعل يمكن تنفيذه الان حتى وان كان حلا مؤقتا وهو الجمع بين جميع الجهات اللازمة لإصدار التراخيص في مكان واحد يسمى one stop shop خاصة وان هذة التجربة اثبتت نجاحها بالهيئة العامة للاستثمار.

التوقيع الالكتروني

وعن اهم المراحل التي تمر بها عملية اصدار تراخيص البناء الكترونيا يقول دكتور محمد عبد الباقي رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية ان هذا الامر يتم مناصفة بين الحكومة الالكترونية والتي يتمثل دورها في ميكنة اجهزة الحكم المحلي وانشاء موقع الكتروني يحتوى على جميع المعلومات والبيانات والتي من خلالها يستطيع المواطن الاجابة على جميع التساؤلات المتعلقة بمراحل اصدار الترخيص مع ذكر الجهات والهيئات التي يتم اللجوء اليها لإتمام هذة المراحل هذا الى جانب ضرورة امداد هذة الجهات باجهزة الحاسب الآلى مع تدريب المختصين على مجموعة من النظم والبرامج المساعدة لاتمام هذة الاجراءات على اعلى مستوى وفي اقل وقت ممكن مشيرا الى ان الدور الاخر يقع على عاتق المكاتب الهندسية والتي لابد ان تبدأ في توثيق الرسومات الهندسية والدورة المستندية الخاصة بكل مبنى الكترونيا.

موضحا ان الاتجاة نحو استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لاصدار تراخيص البناء سيتيح مميزات عديدة اهمها الحفاظ على المستندات وعدم فقدانها لاى سبب من الاسباب مع سهولة تداولها بين جميع الجهات لمتابعة سير الاجراءات بأسلوب اكثر شفافية ولكن في نفس الوقت ستواجة هذة العملية صعوبات يمكن ان تعوق دون تنفيذها وهي الارتباط الوثيق بينها وبين عملية التوقيع الالكتروني نظرا لاحتوائها على لوراق رسمية باختام معينة لمعرفة الجهة المصدرة لها.

وعلى الجانب الآخر يقول سمير علام رئيس غرفة البناء والتشييد باتحاد الصناعات انة من الصعب ان تقدم الحكومة الالكترونية حلا جذريا تقضى من خلالة على معوقات اصدار تراخيص البناء ولكن الامر يحتاج الى اعادة النظر في الكفاءات الفنية وخاصة العاملين في اجهزة الحكم المحلي والمنوط بهم مراجعة التراخيص والمتابعة الميدانية فيما يخص عمليات البناء والتشيد وخاصة المعنين بمتابعة وتسجيل المخالفات واسلوب معالجتها والحد من انتشارها حيث ان هذا الامر يتطلب اختيار عاملين على اعلى مستوى من الكفاءة حتى نتمكن من الابتعاد على الفساد الحالي وخاصة الادارى. ولكي يكون لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دور في هذا الشان لذلك فلابد ان تستعين الدوله ببيوت الخبرة الهندسية لمراجعة التراخيص واصدارها.

اعتماد الكتروني

ومن جانبة يقول دكتور حاتم القاضي مدير مشروع تنمية المحليات بوزارة التنمية الادارية انة نظرا لما يواجهه المواطن من صعوبات اثناء اصدار تراخيص البناء فان الحكومة الالكترونية وضعت نظاما سيتم العمل به قريبا والذى يقوم على التسجيل الالكتروني لكل اجراء يتم تنفيذة اثناء اصدار التراخيص بحيث يستطيع المواطن فيما بعد بالدخول على موقع معين عن طريق بوابة الحكومة الالكترونية لمعرفة خط سير الطلب المقدم لاصدار الترخيص والى اى مرحلة وصل اليها الامر مما يضمن توافر عنصر الشفافية في سير الاجراءات وعدم تلاعب اى من المسئولين في جميع مراحل الاصدار مشيرا الى ان هذا النظام سيتم تطبيقه خلال شهر ونصف الشهر بحى المنتزة في مدينة الاسكندرية حيث ان جميع التطبيقات اللازمة لذلك تم تجهيزها ومن المنتظر ان يتم الانتهاء من جميع مراحل الربط بين جميع الوحدات حيث تم تدريب اكثر من4000 موظف على التطبيقات الخاصة بميكنة الاحياء.

واكد القاضى بانه من الصعب ان تتم جميع مراحل اصدار تراخيص الكترونيا لعدم وجود اعتماد الكتروني لدينا هذا الى جانب ان هناك بعض الاجراءات التي لا يقبل تقديمها الكترونيا كالمستندات الخاصة بملكية الارض.

توفر جميع خدمات الوزارة